الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة **٣٠٦**

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد باجي ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اليوم، كما هو الحال في الأعوام السابقة، تعقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف اجتماعا رسميا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ باء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ومن دواعي شرفي وسروري أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة؛ ومعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وسعادة السيد مارتي ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا ورئيس مجلس الأمن؛ وسعادة السيد حميدون علي، الممثل الدائم لماليزيا ونائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛ وسعادة السيد ياسر عبد ربه، الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثل فلسطين؛ والسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وأعرب عن عظيم تقدير اللجنة لكم جميعا ممثلي الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وكل الذين تقبلوا دعوة اللجنة للاشتراك في هذه الجلسة الرسمية. وبالاشتراك في هذا الاحتفال التذكاري، نود أن نعبر هنا بصورة رسمية عن تضامننا التام والكامل مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني وأن نشيد إشادة صادقة بجميع الذين كرسوا حياتهم لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأود الآن أن أدلي ببيان بالنيابة عن اللجنة.

إنه لشرف عظيم لنا أن يكون معنا في هذه الجلسة الرسمية العديد من الضيوف المرموقين.

وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف التي عرفتها الجمعية العامة بأنها الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأراضي أجدادهم، لا تمثل فقط قضية سياسية وجزءا ضروريا من تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. بل إنها تمثل أيضا قصة معاناة إنسانية دائمة – على الصعيدين الفردي والجماعي معا. إن قصتهم قصة معاناة وتضحية ومثابرة في مواجهة محنة قل أن يوجد لها مثيل في التاريخ الحديث. ورحلة الفلسطينيين الشجاعة – الذين شُرِّد وطُرد ونُسي العديدون منهم لمدة طويلة، ولكنهم مع ذلك يقفون بفخر وأمل وإباءٍ في تصميمهم على احترام حقوقهم المشروعة – تتردد أصداؤها بين شعوب العالم. وبهذه المناسبة الجليلة، نؤكد مجددا تضامننا مع شعب فلسطين.

ولاحتفال هذا العام معنى خاص، نتيجة لاجتماع عدة مناسبات للذكرى السنوية. فقبل ٣٠ عاما تقريبا دعت الجمعية العامة إلى الاحتفال سنويا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقبل ٩٠ عاما تقريبا أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور الذي يشجع على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقبل ٦٠ عاما تقريبا اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨ (د-٢) الذي يقسم فلسطين التي كانت تحت الانتداب. وقبل ٤٠ عاما تقريبا أصبحت الأراضي الفلسطينية، بعد حرب عام ١٩٦٧، تحت الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا يزال مستمرا حتى هذا اليوم. وأخيرا، قبل ٢٠ عاما تقريبا تصدى الفلسطينيون للاحتلال، وتعلم العالم كلمة جديدة، هي: الانتفاضة.

وتلك الأحداث وأحداث أخرى مفجعة حددت مصير الشعب الفلسطيني الشجاع على مدى عقود. ولا يزال الفلسطينيون في موطن النسيان؛ فهم مشتتون أو منفيون أو مشردون داخليا في وطنهم – لا جنسية لهم في بلدهم. إنهم يعيشون تحت نير الاحتلال. وعلى مدى السنين، ظل هذا الاحتلال الطويل اللامتناهي مصحوبا باستخدام المحتل القوة العسكرية غير المتناسبة والعشوائية ضد السكان المدنيين بصورة متزايدة؛ والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات؛ وفي الآونة الأخيرة، بناء الجدار العازل؛ وتكرار أعمال العقاب الجماعي والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وفي الأشهر الأخيرة، ما فتئ قطاع غزة، المُفْقر والمزدحم أصلا، يتعرض للاختناق بالحصار الإسرائيلي الخانق بصورة متزايدة. ويعاني ذلك الجزء من الأرض الفلسطينية، الذي صنفته إسرائيل بوصفه ''أرضا معادية'' من نقص في كل شيء، بما في ذلك الأدوية التي تنقذ أرواح سكانه الذين يواجهون الآن تخفيضا في إمدادات الوقود والطاقة الحيوية.

وظلت لجنتنا تدين بصورة متكررة جميع الأعمال الهجومية ضد المدنيين، الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، بما في ذلك الهجمات التي يشنها الفلسطينيون بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة. إلا أن إرغام نحو ١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة على أن يحيوا حياة الحرمان عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي وغير مقبول أخلاقيا. وقد تفاقم الوضع أيضا بسبب التوترات الفلسطينية الداخلية، التي انتهت إلى استيلاء مليشيات فلسطينية على قطاع غزة بقوة السلاح. وتحث اللجنة الفلسطينيين على التوحد خلف الرئيس محمود عباس، القائد المنتخب للشعب الفلسطيني، وعلى احترام المؤسسات الشرعية للسلطة الفلسطينية.

لقد أحبطت القضية الفلسطينية لمدة طويلة جدا جهود المجتمع الدولي لصنع السلام. بيد أنه على المستوى المفاهيمي، كان التقدم الذي أحرز في العقود الماضية لا يقل عن كونه عملا جديرا بالملاحظة، حيث أصبح حق الفلسطينيين الوطني غير القابل للتصرف في دولة لهم ذات سيادة جزءا من توافق آراء دولي. ولا يزال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة معترفا به على نطاق واسع. واختطت خريطة الطريق طريقا لتسوية سلمية نهائية. وفي بداية هذا

العام، أعيد في الرياض في المملكة العربية السعودية إطلاق مبادرة السلام العربية، التي تشكل جزءا رئيسيا في تحريك عملية السلام إلى الأمام.

ويبدو التقدم العملي البطيء على طريق إقامة دولة فلسطينية محبطا أكثر من أي وقت مضى، لأن جميع الجهود تبذل في جو كئيب لا توجد فيه ثقة متبادلة. ويلزم اتخاذ إجراء متضافر وقوي لرأب الفجوة بين الكلام والواقع. إن مصداقية المجتمع الدولي على المحك. وقد آن الأوان لقيام دولة فلسطين. وينبغي وضع نهاية للكلام عن الفرص والوعود بمستقبل سياسي للفلسطينيين التي أصبحت مضرب مثل. إن الفلسطينيين يتوقون إلى السلام والحرية والعدالة الآن. ومن مصلحتنا المشتركة أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، وفي الحقيقة نحن ملزمون أخلاقيا بمساعدته على تحقيق ذلك. واسمحوا لي أن أقتبس عبارة وليام غلادستون الشهيرة، ”إن تأجيل العدالة يعني الحرمان من العدالة“.

وعلى الرغم من الانتكاسات العديدة، توجد مبررات للأمل. وتستمد لجنتنا التشجيع من الجهود الدبلوماسية الأخيرة التي تهدف إلى إنعاش عملية السلام. وفي هذا الصدد، نأمل أن يولد مؤتمر أنابوليس، ببعده العاطفي الخاص، الزخم والأثر النفسي اللذين تمس الحاجة إليهما، مما يؤدي إلى مفاوضات فعالة بشأن الوضع النهائي فيما يتعلق بحل الدولتين، بما في ذلك جميع الجوانب الدائمة لدولة فلسطين. وفي حل الدولتين، سيكون هناك بَلدان يعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان. ومن المهم أن يدعم أعضاء الجماعة الرباعية وشركاؤهم الإقليميون وجميع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى الطرفين بإلزام أنفسهم إلزاما كاملا بهذه المبادرة المهمة جدا وتنفيذها دون تأخير.

والاحتفال اليوم باليوم الدولي للتضامن يعطينا فرصة لنؤكد مجددا بصورة رسمية على التزامنا بالعمل معا بدون كلل للنهوض بقضية تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وأود أن أشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي ككل. ولما كانت هذه اللجنة هي هيئة الأمم المتحدة المكلفة بالقضية الفلسطينية، فإنها ملتزمة التزاما عميقا بتنفيذ الولاية التي ناطتها بها الجمعية العامة.

وباسم اللجنة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يشارك شخصيا بطاقة مثيرة للإعجاب في السعي لإيجاد حل منصف لقضية فلسطين، التي وضعها من بين أنشطته ذات الأولوية. وأود أيضا أن أشيد، إشادة مستحقة، بسعادة السيد سرجيان كريم، رئيس الجمعية العامة، الذي يقود عمل الجمعية العامة بمهارة وفعالية ممتازتين، وبسعادة السيد مارتي ناتاليغاوا، رئيس مجلس الأمن والممثل الدائم لإندونيسيا، الذي دافع دون كلل عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وأود أيضا أن أشيد بالتزام هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها التي عملت دون كلل لتوفير المساعدة الحيوية للشعب الفلسطيني. وبالنسبة لقطاع غزة على وجه الخصوص، أصبحت هذه الوكالات حلقة الاتصال الوحيدة بالعالم الخارجي.

أخيرا، نود أن نشكر على وجه الخصوص شركاءنا القيّمين من منظمات المجتمع المدني. فهي مصدر ديناميكية مستمرة تتحدى دائما الوضع الراهن، وقامت بدور مهم جدا في زيادة التوعية بتشجيعها على إحداث تغييرات في السياسة في مجتمعاتها، وسدت ثغرات كبيرة بتوفير المساعدة للشعب الفلسطيني التي تمس الحاجة إليها.

لقد كان عام ٢٠٠٧ عاما ثريا من حيث مناسبات الذكرى السنوية والمناسبات الرمزية، ولكنه كان، إلى حد

كبير مثل التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني، فقيرا من حيث الأسباب التي تدعو إلى الاحتفال. فعلى مدى السنين، ظهرت في عبارات المجتمع الدولي كلمات جديدة، مثل النكبة والانتفاضة، تثير صور الخسارة والمجابهة. ويحدونا أمل صادق أن تظهر في السنوات القادمة كلمات عربية تعني الولادة من جديد والأمل والسلام والمصالحة في فلسطين وإسرائيل وبقية الشرق الأوسط، وأن تنتشر في العالم بأسره.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد سرجيان كريم، رئيس الجمعية العامة.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) رئيس الجمعية العامة (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أُدعى لمخاطبة اللجنة في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن احترام كرامة جميع الأمم والشعوب مبدأ في صميم حل جميع الصراعات سلميا. فالسلام والتضامن يسيران معا يدا بيد. واليوم، تتاح لنا جميعا الفرصة لنعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

وقد أنشأت الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأود أن أشيد بمساهمة اللجنة في الجهود الدولية التي تبذل لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وعلى مدى السنين، أدى الصراع إلى خسائر كبيرة ومعاناة إنسانية هائلة في كلا الجانبين. وكانت له تأثيرات أمنية تجاوزت المنطقة وأثّرت على العلاقات السلمية بين الدول في جميع أنحاء العالم.

وقد تحققت دعوة الجمعية العامة الطرفين لاستئناف مفاوضات السلام المباشرة. وأود أن أشيد بالرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت على شجاعتهما واستعدادهما في أنابوليس للدخول في مناقشات جوهرية وموجهة لتحقيق النتائج، أدت إلى التفاهم المشترك بشأن المضي قدما. وأود أيضا أن أشيد برئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، لجمعه الطرفين معا لبدء عملية جدية لمفاوضات الوضع النهائي، والتزامه الشخصي بدعم إبرام معاهدة سلام بين إسرائيل وفلسطين قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

وتوفر نتائج مؤتمر أنابوليس فرصة ممتازة لحل الدولتين الدائم. ولكن الشرط الأساسي للنجاح، كما أكد الأمين العام في خطابه في أنابوليس، هو الالتزام الموطد العزم بإتباع الأقوال بالأفعال بجسارة. ولا يمكن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم إلا من خلال الحوار المستمر والتنازلات والالتزام المصمم على تحقيق حل دائم. ويتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يكونوا أمينين مع شعبيهم بشأن ثمن السلام. وهذا يتطلب خيارات وتضحيات صعبة من كلا الطرفين كجزء من رؤية مشتركة لمستقبل أفضل.

إن المخاطر كبيرة، ولكن البدائل أسوأ. وأود أن أناشد جميع الدول الأعضاء بذل كل جهد لدعم هذه العملية. وقد أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا التزامها بدعم حل الدولتين. فحل الدولتين، دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان وضمن حدود معترف بها، هو أكثر حل قابل للتنفيذ.

وأكثر جانب مشجع من جوانب الاجتماع هو أن كلا الطرفين اتفقا على هذا النهج وأعربا عن تصميمهما على إنهاء العنف وبدء حقبة جديدة من السلام القائم على الحرية والأمن والعدل والكرامة والاحترام المتبادل – وهذه مبادئ في صلب الغرض الأساسي من الأمم المتحدة.

ولا تزال الجمعية العامة تؤكد على ضرورة أن يحل الطرفان، بمساعدة المجتمع الدولي، حلا كاملا وسريعا جميع القضايا العالقة في قطاع غزة. وهذا يشمل ترتيبا دائما بشأن معابر الحدود والمطار وبناء الميناء وإزالة الركام وإقامة صلة مادية دائمة بين قطاع غزة والضفة الغربية. وتشدد الجمعية

العامة أيضا على ضرورة أن ينفذ الطرفان تنفيذا كاملا اتفاق التنقل والعبور والمبادئ التي اتفق عليها بشأن معبر رفح، وكذلك ضرورة أن تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحل القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣)، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

وأعربت الجمعية العامة أيضا عن قلقها تجاه استمرار تدهور الظروف الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية. وبدون تحقيق تقدم فوري، فإن الحالة الحالية ستؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية للشعب الفلسطيني.

يعيش أكثر من نصف الأسر المعيشية الفلسطينية دون خط الفقر. وتوجد ضغوط قوية على الخدمات الاجتماعية، لا سيما التعليم. ويوجد نقص في مياه الشرب؛ والكهرباء محدودة، وكذلك الأدوية. وانخفض الاقتصاد الفلسطيني بنحو الربع على مدى العام الماضي. وأكثر من نصف السكان، الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، بدون وظائف. والقطاع الخاص في غزة مشلول تماما تقريبا. وثلاثة أرباع سكان غزة يعتمدون على المساعدة الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة. ويؤدي تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية إلى زيادة معاناة النساء، ويعوق عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

والجمعية العامة ملتزمة بأن يظل حل الصراع بالوسائل السلمية على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي. وقد رحبت الجماعة الرباعية بالالتزام ببدء مفاوضات سلام تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية. وقد اقترح ممثل الجماعة الرباعية، توني بلير، اتخاذ تدابير ملموسة لتقوية المؤسسات الفلسطينية وإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني. ويوفر مؤتمر باريس في كانون الأول/ديسمبر فرصة مهمة لتمويل هذه المقترحات ووضع الأساس لدولة فلسطينية قادرة على البقاء. ولذلك، أحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه المالي والفني والسياسي الكامل لجعل هذه الإصلاحات حقيقة قائمة والمساعدة على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الإنسانية.

وأناشد أيضا المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين مضاعفة جهودهم لتنفيذ التزاماتهم بموجب خارطة الطريق فورا وتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق سلام طويل الأجل يقوم على الاحترام والاعتراف المتبادلين.

ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام في دعم هذه العملية. وإذا كنا نريد فعلا أن ننجح في تحقيق سلام دائم، فإنني أشجع جميع الأطراف على التعلم من أخطاء الماضي والتصدي لأسباب الفشل. فالمصالحة الحقيقية لا تقتضي إنهاء الأعمال العدائية فحسب، بل تقتضي أيضا تغيير الموقف. ويعتقد البعض أن صنع السلام يعني النسيان؛ وأنا أقول إن المصالحة حل وسط منصف بين التذكر والنسيان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يأتي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في وقت لا يزال الفلسطينيون يعانون فيه من المعاملات المهينة وعنف الاحتلال والصراع، ولكنه يأتي أيضا في وقت استهلت فيه بداية جديدة في الجهود الرامية لتحقيق حل الصراع على أساس الدولتين.

ففي أنابوليس قبل يومين تقريبا، اتفق الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، اللذان اجتمعا تحت رعاية الرئيس بوش وأمام مجموعة من المجتمع الدولي تمثل قطاعا مشتركا

عريضا، بما في ذلك أعضاء من الجامعة العربية، على بدء مفاوضات بشأن جميع القضايا الأساسية، دون استثناء، بغية إبرام معاهدة سلام تحل جميع القضايا العالقة. وتعهدا ببذل كل جهد لتحقيق ذلك بنهاية عام ٢٠٠٨.

الآن، إن التنفيذ مهم جدا. فما سنفعله غدا أهم مما نقوله اليوم. وقد تعهدتُ في أنابوليس بدعم الأمم المتحدة الكامل للجهود الجديدة. وشددت على أن المنظمة وفرت، على مدى ٦٠ عاما، المحددات العامة للسلام، فهي موجودة أولا في خطة التقسيم، وثانيا في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، واليوم، لا توجد للأمم المتحدة سوى بضع أولويات تتقدم على رؤية حل لهذا الصراع.

إننا كلنا نعرف الأسباب. لقد حُرم الفلسطينيون لمدة ٦٠ عاما من حقوقهم غير القابلة للتصرف. وظل المجتمع الفلسطيني يتفكك بصورة متزايدة: إقليميا، بسبب المستوطنات ومصادرة الأراضي والحاجز الذي أُقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ واجتماعيا واقتصاديا بسبب الإغلاق؛ وسياسيا بين قطاع غزة والضفة الغربية. وابتدأ الفلسطينيون يخشون من أن حلم الدولة ربما أخذ يفلت عن متناول أيديهم. وهذا الشعور باليأس المتنامي يجب أن يُعكس اتجاهه.

ويجب أن تغير العملية التي استُهلت في أنابوليس حياة الفلسطينيين وأن تؤمن استقلالهم وحريتهم. ويجب أن تنهي هذه العملية الاحتلال وأن تنشئ دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء، تعيش بسلام مع نفسها ومع جيرانها. ويجب أن تخدم العملية أيضا مصالح إسرائيل الحيوية – وهي على وجه التحديد وجود دولة فلسطينية شريك فعلا وليست مصدر إرهاب، وحدود آمنة ومعترف بها وإنهاء الصراع بشكل دائم.

لا يمكننا أن نغمض أعيننا عن الشك العميق وانعدام الثقة لدى كلا الجانبين حيال إرادة وقدرة الطرف الآخر على تحقيق هذه الأهداف. فعلى الرغم من عدة إنجازات دبلوماسية، فإن الظروف على الأرض أصبحت أصعب وليس أسهل بالنسبة للفلسطينيين، وبالنسبة لإسرائيليين عديدين أيضا. وتواجه إسرائيل أخطارا أمنية حقيقية، وقد مات مدنيون إسرائيليون وأُصيب آخرون بجراح في الهجمات الصاروخية. وقتل مدنيون فلسطينيون وأصيبوا بجراح في العمليات العسكرية الإسرائيلية. وقطاع غزة مغلق تماما تقريبا، مع قيود صارمة على الإمدادات وحركة الناس، مما يؤدي إلى حالة إنسانية مأساوية. وتوسعت المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية. وأقيمت نقاط التفتيش وبُني الحاجز على أراض محتلة. والبطالة والفقر آخذان في الارتفاع.

إن الشعور بالإهانة والظلم والخوف لدى كلا الجانبين يجعل من الصعب بناء ثقة في العملية السياسية. ولكن هذا بالضبط ما يجب أن نفعله. يجب أن نتخلى عن النُهج التدريجية، وأن نعالج جميع جوانب الصراع. ويتعين أن تبدأ مفاوضات الحل النهائي بجدية وأن تتناول جميع القضايا، القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والأمن والمياه. والخطوط العريضة لحلول هذه القضايا واضحة.

ويجب أيضا أن نساعد السلطة الفلسطينية على إعادة البناء والإصلاح والإنجاز. وآمل أن تتقدم طائفة كبيرة من المانحين بالدعم السياسي والمالي في مؤتمر باريس القادم وما بعده.

ويجب أن تتحسن الحالة على الأرض أيضا بسرعة وعلى نحو ملموس. وبدون تنفيذ الالتزامات، التي جرى الالتزام بها منذ مدة طويلة بموجب خريطة الطريق واتفاق

التنقل والعبور، لن تنجح الجهود الدبلوماسية. فالنجاح يتطلب إجراءات متوازية ورصد واضح.

وإذا كان السلام يُبنى على الأمل لا على اليأس، فإننا يجب أيضا أن نمد أيدينا للناس في غزة. فقد عانوا من الصراع والفقر أكثر من أي جهة أخرى. والمساعدة الإنسانية حيوية، وجهود الأمم المتحدة بحاجة لدعم المانحين. ولكن هذه المساعدة ليست بديلا عن اقتصاد قادر على العمل. وقد حان الوقت لشن مبادرات ملموسة لتخفيف معاناتهم. ويتعين أيضا استعادة وحدة غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية الشرعية لكي يكون اتفاق السلام مستداما.

إن رؤية إنهاء الاحتلال وإنهاء الصراع وإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان رؤية عدل وأمن وسلام. ولا يزال تحقيقها ممكنا. ولكنها لن تتحقق إلا إذا تحمل جميع المعنيين المسؤولية عن الإسهام بما يمكنهم أن يسهموا به. والآن، وقد ابتدأت السلطة الفلسطينية مسعى جديدا مع إسرائيل لإنهاء الصراع وتأمين مستقبل أفضل لأطفالهما، دعونا نظهر تضامننا مع الشعب الفلسطيني – والشعب الإسرائيلي أيضا – بتقديم دعمنا الذي لا يتضعضع لجهودهما، وألا نهدأ إلى أن يتحقق الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام. وأود أن أعرب عن خالص امتناننا له على التزامه الشخصي وعلى ما يبذله من جهود حثيثة للتشجيع على تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

والآن يسعدني سعادة كبيرة أن أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد مارتي ناتاليغاوا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء ، أود أن أعرب عن امتناننا للّجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي لمخاطبة هذه الجلسة المهيبة بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن الاحتفال هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يتزامن مع استمرار وجود تحديات أمام التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين وظهور فرص جديدة للتقدم والرغبة الإقليمية والدولية القوية في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

لقد شهدنا انتكاسات متكررة نتيجة لاستمرار أعمال العنف في الميدان والتي لا تؤدي إلا إلى مزيد من العقبات على الطريق نحو حل عادل ودائم لقضية فلسطين. ويحث المجلس جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أية تدابير قد تقوض السلام في المنطقة. ولا يزال مجلس الأمن يشعر بالقلق إزاء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في غزة. ولذلك يدعو المجلس إلى استمرار تقديم المساعدات الطارئة والإنسانية إلى سكان غزة، ودون عراقيل.

في الوقت نفسه، يقدر المجلس التطورات البناءة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام للفلسطينيين والدول الأخرى في المنطقة. لقد تم استئناف الحوار بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس. وتم تكثيف هذا التشاور بقدر أكبر من خلال تشكيل أفرقة إسرائيلية وفلسطينية لمناقشة القضايا الأساسية التي لا غنى عنها للتقدم نحو هدفهم المشترك والمتمثل في التوصل إلى حل تفاوضي مرتكز على قيام دولتين. وإن عقد مؤتمر دولي مؤخرا في أنابوليس لإطلاق مفاوضات تؤدي إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يستحق الإشادة.

ولقد بذل مجلس الأمن باستمرار جهودا للإسهام في تهيئة البيئة المواتية لإحراز تقدم بشأن الأفق السياسي لإقامة الدولة الفلسطينية، وبما يتفق مع خارطة الطريق والقرارات

ذات الصلة لمجلس الأمن الدولي. وما زال المجلس يدعم المبادرات القائمة لتحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ويقدر مجلس الأمن الدور الحيوي الذي تقوم به المجموعة الرباعية، وكذلك دور جامعة الدول العربية. وهو يعلق أهمية كبيرة على مبادرة السلام العربية، التي هي مبادرة إقليمية تمثل عنصرا حيويا في الجهود المبذولة للتقدم نحو سلام تفاوضي وشامل وعادل ودائم.

ويدرك مجلس الأمن أيضا أهمية استئناف الحوارات بين الفلسطينيين التي ترمي إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يتيح فرصة للمجتمع الدولي كي يفكر مليا في دوره وإسهاماته في الدفع نحو هدف تحقيق رؤية الدولتين. وهو اليوم الذي يعيد فيه المجتمع الدولي تأكيد التزامه تجاه الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة.

ويقر مجلس الأمن بالحاجة الماسة إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ والذي من شأنه أن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وأن يطلق عملية هدفها إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة، وذلك على النحو المتوخى في خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام والتفاهم المشترك المعلن في أنابوليس.

ويؤكد مجلس الأمن، في هذا الصدد، أهمية مؤتمر باريس للمانحين الذي سيُعقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لحشد الجهات المانحة، ومتابعة لتحقيق نتائج مؤتمر أنابوليس، وتقديم الدعم المالي والسياسي للسلطة الفلسطينية لتمكينها من بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومزدهرة.

وكما يكلف الميثاق المجلس، فإنه مسؤول عن مساعدة الفلسطينيين على تحقيق سلام دائم والحفاظ على السلم والأمن في المنطقة. ولذلك سيواصل المجلس الإبقاء بهمة على هذه المسألة قيد نظره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس مجلس الأمن على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ياسر عبد ربه، الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي سيتلو رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، فخامة السيد محمود عباس.

السيد عبد ربه (منظمة التحرير الفلسطينية): أود في البداية أن أقرأ رسالة السيد الرئيس محمود عباس في هذه المناسبة.

”باسم شعبنا الفلسطيني وقيادته أتوجه إليكم اليوم بأطيب وأصدق التحيات، مقرونة بفائق الشكر لكل من يشاركنا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٧ كتعبير عن التذكير بمعاناة الشعب الفلسطيني وضرورة إيجاد حل لقضيته يستند أولا وأخيرا على مبدأ حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وصولا إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

”إن تنظيم هذه المناسبة سنويا من قبل الأمم المتحدة هو دليل على مدى أهمية ومركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمن والسلام الدوليين. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأعبر عن فائق تقديرنا لسعادة الأخ السفير بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإلى أعضاء لجنته الموقرة وإلى معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده وعلى رسالته بهذه المناسبة. كما أشكر كلا من سعادة السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسعادة السيد مارتي ناتاليغاوا، الرئيس الحالي لمجلس الأمن الدولي. كما أعبر عن خالص تحياتي وشكري لكل المتكلمين وللحضور الكرام الذين يشاركون في إحياء هذه المناسبة في مختلف دول العالم، تعبيرا منهم عن التضامن مع الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه المشروعة.

”لقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاحتفال بهذه المناسبة تذكيرا بقرارها الذي صدر عام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين، وهي أيضا رسالة مؤداها ضرورة وضع حد للمعاناة الطويلة لشعبنا الذي دفع ثمنا غاليا ودون ذنب ارتكبه، حيث يعيش منذ عشرات السنين ما بين لاجئ محروم من وطنه أو خاضع لاحتلال يمارس ضده كل أنواع البطش والتنكيل، مثل مصادرة الأرض والاعتقالات الجماعية وغيرها من الإجراءات التي تحدث أمام سمع ونظر العالم بأسره. فأجيال خلف أجيال من الفلسطينيين لم تعرف طعم الحرية و لم تتمتع بأبسط ما تتمتع به بقية شعوب الأرض. لقد آن أوان طي صفحة الماضي والبدء بفتح صفحة جديدة لا احتلال فيها ولا عداء، صفحة ترتكز على منطق الحقوق لا منطق القوة.

”لقد سعت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا، من خلال قرارات مجالسنا الوطنية ومنذ إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨، إلى تحقيق تسوية سياسية تؤدي إلى السلام الذي ننشده والمستند إلى المرجعيات المعترف بها، بدءا من قرارات الأمم المتحدة إلى خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ورؤيا الرئيس بوش، والاتفاقات الموقعة بيننا وبين الجانب الإسرائيلي.

”إن المؤتمر التاريخي الذي عقد في أنابوليس قبل يومين يمثل محطة وفرصة في غاية الأهمية من أجل إطلاق مفاوضات سلام جادة وضمن إطار زمني، وبرعاية ومشاركة المجتمع الدولي، ممثلا باللجنة الرباعية الدولية، للوصول إلى نهاية الصراع وإقامة سلام ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ويوفر حلا عادلا ومتفقا عليه لقضية اللاجئين، مستندا إلى قرار الأمم المتحدة ١٩٤ (د - ٣) ويضمن قيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش بأمن وسلام مع جميع جيرانها، بما في ذلك دولة إسرائيل.

”السلام لا يتحقق مع بناء جدار الفصل العنصري، الذي أدانته محكمة لاهاي، ولا مع التوسع في بناء المستوطنات، ولا مع إجراءات تهويد القدس ومنع المواطنين الفلسطينيين، مسيحيين ومسلمين، من دخول مدينتهم حتى من أجل ممارسة شعائرهم الدينية، كما لا يتحقق الأمن مع حصار مدينة بيت لحم، مهد السيد المسيح، وإحاطتها بالأسوار والمستوطنات، وتحويل أماكنها المقدسة إلى مجرد آثار. كما أن الأمن لا يأتي عبر الحصار المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة على قطاع غزة. إن الأمن لا يتحقق عبر الاعتداءات والتوغلات والاقتحامات العسكرية للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية. كما أن الأمن لا يأتي عبر مصادرة الأراضي الفلسطينية والسماح للمستوطنين

المتطرفين والمتعصبين بالاعتداء على المواطنين الفلسطينيين وحرق واقتلاع مزروعاتهم. فالأمن يتحقق للشعبين في ظل سلام عادل وعلاقات متكافئة واحترام متبادل.

”في هذا اليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يصادف الذكرى الستين لصدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧والذكرى الأربعين لاحتلال الأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، عام ١٩٦٧، يتطلع شعبنا بأمل كبير نحو المستقبل، وهو مصمم على التمسك بحقوقه، وواثق بأن المجتمع الدولي لن يسمح بإضاعة هذه الفرصة التي تتاح اليوم من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي على مختلف المسارات، بدءا بجوهر هذا الصرع وأساسه وهو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

”إن المشاركة الدولية الواسعة في مؤتمر أنابوليس هي خير دليل على مدى الاهتمام الذي توليه شعوب العالم بأسره للسلام في منطقتنا. وأكرر في هذه المناسبة فائق شكري وتقديري لكل من ساهم وشارك في إحياء هذا اليوم، وأتطلع بأمل كبير إلى الاحتفال معكم جميعا في العام القادم والسلام قد حل بإذن الله في دولتنا الفلسطينية الحرة والمستقلة وعاصمتها القدس الشريف“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على تلاوته للرسالة الموجهة من رئيس السلطة الفلسطينية. وأود أن أطلب منه أن ينقل خالص تحياتنا إلى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، وأن أشكره على رسالته السياسية الهامة جدا. وباسم كل واحد منا، أعرب لرئيس السلطة الفلسطينية عن مشاعر التضامن مع الشعب الفلسطيني في تطلعاته وسعيه إلى مستقبل مزدهر في دولة آمنة وقابلة للحياة وخاصة به ومعترف بها من المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أؤكد للرئيس عباس، ومن خلاله لحكومة فلسطين والشعب الفلسطيني بأسره، التزام لجنتنا الثابت بالاستمرار في جهودها، وفقا لما كلفتها به الجمعية العامة، عملا على تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

سوف أعلق الآن الجلسة لبضع دقائق بغية السماح لبعض ضيوفنا بمغادرة القاعة. وأود باسم اللجنة مرة أخرى أن أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام ورئيس مجلس الأمن والأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على حضورهم لهذا الحفل التذكاري وعلى الرسائل الهامة التي تلوها اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٠، واستؤنفت الساعة ١١/٤٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): دون مزيد من التأخير، أود أن أعطي الكلمة لسعادة السيد حميدون علي، نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد علي – نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا الاجتماع باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

لقد استمر احتلال الأراضي الفلسطينية – وهي على وجه التحديد قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية –

لمدة أربعة عقود. وبعد أربعين عاماً، لا تزال حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتدهور باطراد. فسكان الضفة الغربية يخضعون لقيود صارمة على حقهم في حرية الحركة؛ وتطبق هذه القيود من خلال ما يزيد على ٥٠٠ نقطة تفتيش وحاجز على الطرق وأنواع أخرى من العقبات المادية، ومن خلال نظام التصاريح أيضاً. وتوجد في الضفة الغربية ١٤٩ مستوطنة، يسكنها حوالي ٤٨٠ ٠٠٠ مستوطن. وبالإضافة إلى مصادرة الأراضي التي يملكها الفلسطينيون لبناء المستوطنات، تصادر الأراضي في الضفة الغربية أيضاً من خلال شبكة من الطرق الالتفافية المعقدة التي تربط المستوطنات بعضها ببعض وتربطها بإسرائيل.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعلن الجيش الإسرائيلي مصادرة أراضٍ جديدة لشق طريق شرقي القدس، سيزيد من فصل المدينة عن بقية الضفة الغربية. ويجري تفتيت الضفة الغربية بصورة متزايدة إلى أجزاء متزايدة الصغر تجعل إمكانية إقامة دولة فلسطينية أقل فأقل. إضافة إلى ذلك، فإن ٨٠ في المائة من جدار الفصل يجري بناؤه حالياً في الأراضي المحتلة، مستولياً على أفضل الموارد الفلسطينية الزراعية والموارد الأخرى. ومع التشعبات الأخيرة لجدار الفصل في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية، سيضم الجدار الآن حوالي ١٣ في المائة من تلك الأراضي. والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تلق أي اهتمام حتى الآن.

ويوجد نحو ١١ ٠٠٠ سجين فلسطيني محتجزين في إسرائيل، من بينهم ٤٠٠ طفل. وتخضع المدن والبلدات في الضفة الغربية وسكانها لغارات عسكرية مستمرة، وعمليات اعتقال وتفتيش، وكذلك عمليات اغتيال تستهدف أشخاصاً معينين.

وحالة حقوق الإنسان في قطاع غزة أكثر صعوبة، ويواجه أزمة إنسانية تتدهور بسرعة. وقد عزل قطاع غزة عن بقية العالم منذ حزيران/يونيه، عندما أغلقت جميع نقاط العبور إلى قطاع غزة والخروج منه. وشن الجيش الإسرائيلي غارات بصورة منتظمة في قطاع غزة ودمر الممتلكات هناك. وتشن على غزة ضربات جوية متكررة واغتيالات تستهدف المتشددين كثيراً ما يتعرض فيها المدنيون الأبرياء للإصابة أو القتل. ويحرم المرضى الفلسطينيون من سكان غزة، الذين هم بحالة خطرة، من الوصول إلى المستشفيات في إسرائيل بصورة متزايدة، حيث انخفض عددهم في المتوسط من ٤٠ مريضاً يومياً في تموز/يوليه إلى أقل من خمسة مرضى يومياً في أيلول/سبتمبر. وفي تشرين الأول/أكتوبر، توفيت مريضة من غزة مصابة بالسرطان عمرها ٢١ سنة بعد أن جرى تأخير دخولها إلى إسرائيل لمدة ١٠ أيام.

وازداد تدهور الحالة في غزة عندما أعلنتها إسرائيل ''منطقة معادية'' أو ''كياناً معادياً''. وتوقف عدد من المصارف الإسرائيلية عن التعامل مع المصارف في غزة؛ وهذا يجعل التحويلات من الخارج تزداد صعوبة، وبدأت تتسبب في نقص السيولة النقدية. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ابتدأت حكومة إسرائيل، منتهكة القانون الدولي، بتخفيض إمدادات الكهرباء والوقود لقطاع غزة؛ ومن المرجح أن يعرض هذا للخطر عمل المستشفيات وشبكات المجاري وخدمات المياه، من بين أشياء أخرى، ويرقى إلى عقاب جماعي لنحو ١,٥ مليون نسمة.

ويتعين أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لمعالجة حالة حقوق الإنسان الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال حل سلمي وعادل ودائم يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ويمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رودريغو ماميركا دياز، سفير كوبا وممثلها الدائم، ونائب رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيقرأ رسالة من وزير خارجية كوبا، صاحب المعالي السيد فيليب بيريز روغيو، باسم حركة عدم الانحياز.

السيد ماميركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أقرأ الرسالة التالية من معالي السيد فيليب بيريز روغيو، وزير خارجية جمهورية كوبا، باسم حركة عدم الانحياز.

في المناسبة الهامة لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني، باسم حركة عدم الانحياز وشعب كوبا، أن أخاطب أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن الاحترام الكامل لكفاح الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه غير القابلة للتصرف مكانة دائمة في حركة عدم الانحياز، التي رفعت صوتها مرات عديدة في الهيئات الدولية منادية بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وكرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، على أعلى مستوى، تضامن بلدان حركة عدم الانحياز مع القضية الفلسطينية.

”وقد مكّن مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قادتنا من النظر مرة أخرى في الحالة الخطرة المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والإعراب عن أسفهم العميق لأن الشعب الفلسطيني لا يزال يعاني تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي لأراضيه والذي طال أمده، وأنه لا يزال يشهد إنكار حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، ويشهد كذلك عدم تنفيذ حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

”على مدى السنين، حافظت حركة عدم الانحياز على موقفها الراسخ المتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ورفضت احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي العربية، وأدانت الانتهاكات الجسيمة والصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

”في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ستمر الذكرى السنوية الستين لاعتماد الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي قرر تقسيم فلسطين وإقامة دولتين مستقلتين، ينبغي أن تعيش كل منهما بسلام ووئام مع الأخرى. ويتسم إحياء هذه الذكرى التاريخية بأنشطة تقام في جميع أنحاء العالم دعماً للقضية الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، نحيي الذكرى السنوية الأربعين لما يسمى بحرب الأيام الستة، التي كانت بداية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والتي تذكرناها بحزن في حزيران/يونيه الماضي.

”وبالرغم من الفترة الطويلة التي تفصل بين هاتين المناسبتين- لا يزال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية هدفاً لم يتحقق. واعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسات غير قانونية تهدف إلى تعديل التركيب الديمغرافي لطبيعة وطابع فلسطين، وضمت هذه الأراضي، لا سيما من خلال

تنفيذ سياسة بناء المستوطنات غير القانونية. وإضافة إلى ذلك، ظلت إسرائيل تبنى منذ عام ٢٠٠٣ بصورة غير قانونية جداراً على أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

”وقد أدانت حركة عدم الانحياز هذه التدابير غير المشروعة والتدابير الأخرى التي اتخذتها إسرائيل على مدى هذه السنين. وما حدث أثناء العدوان على الشعب الفلسطيني على مدى الشهور القليلة الماضية أعاق إلى حد خطير قدرة السلطة الفلسطينية على العمل، مما ساعد على انقسام المجتمع الفلسطيني.

”واسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تمسك حركة عدم الانحياز الراسخ بالجهود التي تدعم الشعب الفلسطيني لوضع نهاية لاحتلال إسرائيل وفقاً لمعايير ومبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تعرب عن رغبتها أيضاً في تقديم مساعدة اقتصادية مالية للشعب الفلسطيني لتخفيف الأزمة الإنسانية الحالية، مما يدعم جهود المجتمع الدولي.

”وأوكد مجدداً أيضاً تطلع كوبا إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل لجميع شعوب الشرق الأوسط دون استثناء، سلام يمنح الشعب الفلسطيني حقه في ممارسة حق تقرير المصير لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وبوسع الشعوب العربية، في سعيها إلى السلام، أن تعوّل دائماً على التضامن الكامل من كوبا. وتقبلوا سيدى، تأكيد أسمى آيات تقديرى“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد رودريغو ماميركا دياز على قراءة ذلك البيان نيابة عن وزير الخارجية بيريز روغيو. وأرجو أن ينقل إلى الوزير بيريز روغيو شكر اللجنة الخالص على ذلك البيان الهام.

أعطي الكلمة الآن للسيد روبرت تاشيي – مينسون، نائب الممثل الدائم لغانا، الذي سيقرأ بياناً على اللجنة باسم رئيس جمهورية غانا، صاحب الفخامة السيد جون كوفور، بوصفه رئيس الاتحاد الأفريقي.

السيد تاشيي – مينسون (غانا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقرأ بيان فخامة السيد جون كوفور، رئيس جمهورية غانا ورئيس الاتحاد الأفريقي بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونص البيان هو كما يلي:

”يوفر اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة للمجتمع الدولي لتركيز اهتمامه على حقيقة أن الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني لم تقم بعد، وأن الشعب الفلسطيني لم يمارس بعد حقوقه غير القابلة للتصرف، كما حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

”في هذه السنة، قد اكتسب الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أهمية أكبر في ضوء التطورات الإيجابية الأخيرة المتعلقة بالشرق الأوسط، فيما يخص مؤتمر سلام الشرق الأوسط المعقود في أنابوليس، في ميرلاند في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الحقيقة، وفر المؤتمر الفرصة للراغبين في السلام في هذه المنطقة المضطربة للدخول مرة أخرى في مناقشات لإيجاد حل لهذا المأزق. إلا أننا نسلم بأن بعض الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الماضي لم تنفذ بعد، لا سيما بالنسبة لجوانبها الجوهرية. وندعو جميع الأطراف

المهتمة بالصراع إلى مواصلة مشاركتها في العملية السياسية القابلة للتطبيق التي من شأنها أن تؤدى إلى السلام، وتجنب اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تعرض تحقيق مزيد من التقدم للخطر. ونحن واثقون بأن جميع الأطراف ستلزم نفسها أيضاً باستدامة الروح الجديدة التي جاء بها مؤتمر أنابوليس لعملية سلام الشرق الأوسط ليتسنى تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية وهدف ضمان أمن إسرائيل.

”ونؤكد مجدداً التزامنا بالمبادرات، بما فيها مؤتمر أنابوليس وجميع الجهود الحقيقية الموجهة لإيجاد حل عادل وسلمي وشامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن موقفنا المتمثل في إيجاد حل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكذلك حقوق جميع الدول المتعلقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها عالمياً.

”وأخيراً، سنواصل تقديم الدعم الكامل لجميع الجهود الرامية لإيجاد حل مبكر ومنصف وسلمي للمشكلة الفلسطينية، ونناشد المجتمع الدولي تقديم دعمه لمبادرة أنابوليس“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد تاشيي – مينسون على قراءته بياناً نيابة عن فخامة السيد جون آغييكوم كوفور، رئيس غانا ورئيس الاتحاد الأفريقي. وأرجو منكم، سيدي أن تنقلوا إليه شكر اللجنة الخالص على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يحيى المحمصاني، السفير المراقب الدائم بجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيقرأ رسالة من السيد عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية.

السيد المحمصاني: كما أن استمرار إسرائيل في حملتها العسكرية الشرسة واليومية ضد الشعب الفلسطيني وممارساتها القمعية المتمثلة في استمرار حصار ظالم طال أمده ومصادرة الأراضي الفلسطينية لتكثيف نشاطها الاستيطاني وبناء حائط الفصل العنصري تمثل انتهاكات صارخة لقرارات الشرعية الدولية وللفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية وتؤدي إلى تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية وتجعل من المحال إقامة دولة فلسطينية متصلة وذات سيادة وقابلة للحياة.

كما أن مواصلة إسرائيل إجراءاتها لتهويد مدينة القدس الشريف وتغيير معالمها التاريخية والسكانية ومحاولاتها خلق وقائع جديدة على الأرض، وهي من أكثر قضايا الوضع النهائي حساسية، إذ أنها تمس بمشاعر ملايين المؤمنين حول العالم، إنما تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، كما تؤثر سلبا على نتائج مفاوضات الوضع النهائي الخاص بمدينة القدس الشريف.

وفي هذا الإطار، أود التأكيد على أن المساس بالقدس الشريف وبالمسجد الأقصى المبارك هو خط أحمر يجب عدم تجاوزه.

إن للقدس وأهلها حقا لا بد أن يُسأل عنه المجتمع الدولي برمته في الالتزام بالمحافظة على كل المقدسات الإسلامية والمسيحية.

لقد خلقت هذه الممارسات وبشكل خاص في قطاع غزة أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية حادة لا سابق لها، أدانتها كافة التقارير الدولية وتقارير المنظمات الحكومية وغير الحكومية. كما وصل الاستخفاف الإسرائيلي بالقانون الدولي والقانون الإنساني حده الأقصى بإعلان إسرائيل قطاع غزة ”كيانا معاديا“ والتهديد بقطع إمدادات الطاقة والمياه والكهرباء عنه.

إن إسرائيل بحصارها لقطاع غزة، إنما تنتهك عمدا عددا من الواجبات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني معا.

وفي هذا السياق، نود التأكيد على ما قاله السيد دوغارد، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تقريره الأخير أمام الجمعية العامة، فيما يتعلق بتهديد إسرائيل قطع إمدادات الكهرباء والمياه عن القطاع بأن

> ”غزة ليست دولة عادية يمكن للدول الأخرى أن تفرض عليها عقوبات اقتصادية لخلق أزمة إنسانية أو اتخاذ تدابير عسكرية مفرطة تعرض السكان المدنيين للخطر باسم الدفاع عن النفس. إنها أرض محتلة، لجميع الدول مصلحة في رفاهها وجميع الدول ملزمة بتحسين أوضاعها المعيشية“.

إن استمرار إسرائيل في اقتحاماتها العسكرية اليومية لمدن الضفة الغربية وقراها وعمليات القتل خارج القضاء والخطف والاعتقال ومصادرة الأرض وبناء الطرق الالتفافية لصالح المستوطنين إنما يمثل انتهاكا للشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن هذه الممارسات اليومية تؤثر بشكل سلبي على جميع جوانب الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وتتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عما حدث في قطاع غزة من انهيار للأوضاع على كافة المستويات. فقد أدت ممارساتها اليومية إلى حالة من الاحتقان الأمني والسياسي وخلقت بؤرة متفجرة في القطاع أدت إلى حدوث توترات سياسية واجتماعية، كان من نتائجها اندلاع صدام مسلح بين الفصائل الفلسطينية وما تلا ذلك من حصار قاس على القطاع، ضاعف من معاناة أكثر من مليون ونصف المليون مواطن فلسطيني.

لقد جدد مجلس جامعة الدول العربية، في دورته الأخيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الالتزام بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي عربي. كما أكد أن عملية السلام هي عملية شاملة، لا يمكن تجزئتها. وأكد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة يتحقق من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا في جنوب لبنان.

ومن منطلق هذا الالتزام أيضا، رأى مجلس الجامعة في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في ١٦ تموز/يوليه ودعوته لعقد اجتماع دولي، بعض ”العناصر الإيجابية“ التي يمكن البناء عليها خاصة ما جاء في خطابه بشأن الالتزام بحل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ومطالبته بوقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتوصل إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي بما فيها ”القدس واللاجئون“.

ومن منطلق هذا الالتزام والتمسك العربي بكافة المبادرات الهادفة إلى دفع جهود السلام للتوصل إلى التسوية العادلة والشاملة، أكد مجلس الجامعة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ تأييده عقد المؤتمر الدولي بحضور جميع الأطراف المعنية بعملية السلام وفقا للمرجعيات الدولية المتفق عليها، بهدف إطلاق المفاوضات المباشرة على جميع المسارات والبناء على ما تم إنجازه في هذا الشأن مع تأكيد الحرص الكامل على المقاربة الشاملة لعملية السلام والدخول مباشرة في عملية التفاوض حول مختلف قضايا الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي، وفي إطار زمني محدد لإنهاء تلك المفاوضات“.

وهنا تؤكد الجامعة العربية على أن نتائج الاجتماع الدولي في أنابوليس تمثل فرصة هامة لإحياء عملية السلام ومن هنا فإن العرض التاريخي غير المسبوق والمتمثل في مبادرة السلام العربية فرصة قد لا تتكرر. وقد قدمت هذه المبادرة حلولا واقعية لأشد القضايا حساسية وخطورة. وإن استمرار رفض إسرائيل لهذه المبادرة سيؤدي – مع استمرار الاحتلال والممارسات الإسرائيلية – إلى تقلص البدائل المتاحة وإلى استبعاد آفاق السلام وإلى تهديد الأمن الإقليمي الحالي والمستقبلي.

لقد طال أمد الاحتلال وما يتبع ذلك من إهدار لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ولكرامته الإنسانية ولحقه الأساسي في العيش الكريم على أرضه وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وإن فشل المجتمع الدولي في إدراك الطبيعة الملحة والحاجة الماسة إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي – الإسرائيلي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئها الثابتة وإلى مبادرة السلام العربية، سيؤدي إلى تصاعد العنف والعنف المضاد وإلى الفوضى وانعدام الاستقرار وإلى تغذية جذور التطرف التي قد تتجاوز حدود المنطقة لتهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن الالتزام بقواعد الشرعية الدولية ومبادئها لدفع عملية السلام وتحقيق السلام العادل والشامل هو أمر لا غنى عنه لتحقيق سياسة التسامح ونبذ العنف واحترام حقوق الآخرين وتعايش وتعاون الحضارات والثقافات على أرض هذه المنطقة، التي يسودها التوتر والصراع منذ عقود طويلة بسبب الظلم والإجحاف الواقع على الشعب الفلسطيني، الذي تحتفل شعوب العالم اليوم بذكرى التضامن معه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو من المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية أن يتفضل بإبلاغ السيد عمرو موسى آيات شكرنا الصادق على هذه الرسالة الهامة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان، الذي سيتلو بيانا لصاحب المعالي السيد إنعام الحق، وزير خارجية باكستان، بصفته رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر وزراء خارجية البلدان الإسلامية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): هذه رسالة موجهة من صاحب المعالي السيد إنعام الحق، وزير خارجية باكستان، بصفته رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر وزراء خارجية البلدان الإسلامية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”إن منظمة المؤتمر الإسلامي تضم صوتها إلى المجتمع الدولي لتؤكد من جديد تأييدها وتضامنها الشديدين مع الشعب الفلسطيني، لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، بما يشمل حقه المشروع في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الأجنبي.

”ولقد أكدت الجمعية العامة مرارا أن تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف لا بد منه لحل قضية فلسطين. وعلى الأمم المتحدة مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تُحل من جميع جوانبها بطريقة مرضية، وفقا للشرعية الدولية.

”والسبب الجذري للصراع العربي الإسرائيلي هو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وقضية فلسطين هي لب الصراع العربي الإسرائيلي. ولمنظمة المؤتمر الإسلامي ارتباط طبيعي وقوي بقضية فلسطين، كما أنها تلتزم التزاماً عميقاً بالتوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لها.

”قضية مدينة القدس الشريف ذات أهمية بالغة للأمة الإسلامية بأسرها. ويرد عرض واضح لموقف منظمة المؤتمر الإسلامي من الصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين التي هي لب الصراع، وأساس ومبادئ حل هذا الصراع، في إعلاناتها وبلاغاتها وقراراتها المتخذة على صعيد القمة والصعيد الوزاري. وبإيجاز، تطالب منظمة المؤتمر الإسلامي بالتوصل إلى سلام عادل وشاملٍ ودائمٍ على أساس القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، فضلا عن المبادئ المتفق عليها والتي تطالب بانسحاب إسرائيل التام من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وسائر الأراضي العربية المحتلة، وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطين المستقلة التي تتوفر لها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون مدينة القدس الشرقية عاصمتها، والتوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

”ويتزامن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام مع الذكرى الأربعين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي حدد مبادئ التسوية العادلة والدائمة، وهي عدم جواز حيازة الأراضي بالحرب، وانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في الصراع الذي نشب عام ١٩٦٧، والتوصل إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين، ضمن أمور أخرى. ولم ينفذ ذلك القرار حتى يومنا هذا، مثله مثل قرارات أخرى عديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

”ولقد مضى ستون عاماً منذ النكبة الفلسطينية واتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وكان من نتيجة ذلك أن السلم والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط ما زالا يفلتان منا حتى الآن. وعلى مر العقود، أدى مرجل الصراع هذا في الشرق الأوسط إلى حالة يعجز عنها الوصف من المعاناة والموت والدمار، تسببت في بؤس وغضب وإحباط، وألهبت المشاعر، وأوجدت عدم الثقة والعداء والعنف. بيد أن هناك إدراكاً متعاظماً بأن العالم لا يمكنه بعد الآن أن يسمح بتقيح تلك الصراعات. ويجب إنهاء الاحتلال. وهناك مطالبة إجماعية بإقامة سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، يلزم من أجله التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية لقضية فلسطين التي هي لب الصراع. ويوجد أيضا على نطاق واسع توافق آراء وتسليم بأن السلم والاستقرار الدائمين لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق التسوية السلمية، وليس بالأعمال الانفرادية واستخدام القوة.

”ومن المشجع، في هذا الصدد، أن تعبيرنا عن التضامن مع الشعب الفلسطيني اليوم يأتي في أعقاب جهد إقليمي ودولي واسع النطاق لحل القضية الفلسطينية التي طال أمدها. ويشمل هذا إنعاش مبادرة السلام العربية، ومؤتمر السلام في أنابوليس الذي اختتم من فوره. وهناك استعداد واسع النطاق لدفع عملية السلام إلى الأمام. ونأمل أن يكون اجتماع أنابوليس بداية نهاية مأساة فلسطين، وأن يكون إيذاناً بحقبة من السلام في الأرض المقدسة. وقد شاركت البلدان الإسلامية في مؤتمر أنابوليس، استجابة لدعوة من الولايات المتحدة، لإبداء التزامها بالتوصل إلى سلام عادلٍ وشاملٍ ودائم بين إسرائيل وفلسطين وفي كل أنحاء الشرق الأوسط.

”ونرحب بالالتزام بإقامة الدولة الفلسطينية، وبالاتفاق على بدء مفاوضات المركز النهائي لحل جميع المسائل الأساسية، بما فيها مسائل الحدود، واللاجئين، والمستوطنات، والقدس. وتوخيا للإنصاف، يجب حل هذه المسائل على أساس الاتفاقات السابقة، وقرارات الجمعية

العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وخارطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية. وتشمل هذه العملية انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونأمل أن يتم الانتهاء من وضع معاهدة السلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨، وأن تنفذ بعد ذلك بجدية. ويمكن أن تتسبب التأخيرات والإعاقات في زيادة تفاقم احتمالات السلام، لا في تعزيزها.

''ومن المهم، ريثما يتحقق ذلك، تهيئة بيئة تقوم على الثقة والطمأنينة لدعم عملية السلام. ومازلنا نشعر بعميق القلق إزاء استمرار محنة الشعب الفلسطيني، وإذلاله، وإيقاع العقوبة الجماعية به تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتؤثر أعمال العنف والعدوان العسكري، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والحرمان وتضييق الخناق اجتماعياً واقتصادياً على كل جوانب حياة الشعب الفلسطيني. ويرد وصف تفصيلي للحالة الوخيمة السائدة في الأراضي المحتلة في مختلف تقارير الأمم المتحدة وغيرها من التقارير. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي امتثال إسرائيل التام لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على كل الأراضي المحتلة. ويجب أن تنهي إسرائيل أيضاً السياسات والإجراءات الرامية إلى تغيير الواقع الفعلي، والتي قد تمس بالتسوية النهائية، بما في ذلك سلامة الدولة الفلسطينية المقبلة وإمكانية بقائها.

''وثمة عدد من المتطلبات الفورية لتهيئة الأحوال اللازمة للنجاح. أولا، التحسين السريع والملموس في الحالة على أرض الواقع في الأراضي المحتلة؛ وإنهاء قهر الشعب الفلسطيني ومعاناته؛ ووقف الحملات العسكرية الإسرائيلية؛ وإطلاق سراح السجناء؛ ووقف بناء الجدار الفاصل غير القانوني؛ وتجميد الأنشطة الاستيطانية؛ وتفكيك المستوطنات الأمامية غير المأذون بها؛ وإزالة جميع المعوقات والقيود؛ وإنهاء حصار غزة؛ وسحب إعلان إسرائيل غير القانوني بأن غزة ''كيان معاد'' ؛ ووقف جميع أعمال العنف.

''ثانيا، تقديم الدعم الإنساني والاقتصادي والاجتماعي المقرر من المجتمع الدولي، إلى الفلسطينيين بما في ذلك العودة فورا إلى توفير جميع السلع والخدمات الأساسية بدون عائق إلى الشعب الفلسطيني في كل الأراضي المحتلة.

''ثالثا، تقديم الدعم إلى السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة، بما فيها الأجهزة الأمنية. ونتطلع، في هذا الشأن، إلى عقد مؤتمر ناجح للمانحين في باريس من أجل بلوغ هذه الأهداف.

''ويجب بداهة، بالإضافة إلى المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، مواصلة الجهود لإنعاش الوحدة الفلسطينية. فمن المستحيل قيام سلام دائم بين شعب تسوده الفرقة.

''وفي هذه المرحلة الحرجة من السعي إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط، تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني في مسعاه المشروع إلى تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، تتوفر لها مقومات البقاء، ومستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ على أن تكون مدينة القدس الشريف عاصمتها.

''ونطلب إلى جميع الأطراف مواصلة الالتزام التام بعملية السلام، وعلاج كل المسائل المعلقة عن طريق الحوار. ويجب أن تكون أي تسوية شاملة مبكرة للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين التي هي لب الصراع، هي هدفنا الاستراتيجي الجماعي. ويجب أن يتعهد المجتمع الدولي بالتزامه التام بهذا الهدف، وبأن يضع كامل دعمه المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي وراء تحقيقه في وقت مبكر. وستواصل منظمة المؤتمر الإسلامي الاضطلاع بدورها المشروع في ذلك المسعى الجماعي''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو من ممثل باكستان أن ينقل إلى وزير خارجية باكستان خالص شكرنا عن رسالته الهامة.

ويسرني عظيم السرور أن أعطي الكلمة الآن للسيد كريس فيرغسون، ممثل مجلس الكنائس العالمي لدى الأمم المتحدة، الذي سيدلي ببيان باسم شبكة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين، وهي شبكة دولية لمنظمات المجتمع المدني التي تدعم أنشطة اللجنة.

السيد فيرغسون (مجلس الكنائس العالمي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن عميق التقدير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لتقديم دعوة لممثلي المجتمع المدني للاشتراك في هذا الاحتفال الرسمي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن اللجنة لم تعمل، بقيادة رئيسها السفير بول بادجي، وغيره من أعضاء اللجنة، بدون كلل لإبقاء احتلال الأراضي الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني أمام ناظري المجتمع الدولي فحسب، وإنما فعلت ذلك أيضا بإقامة شراكة قوية مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني. وهذه الجهود الرامية إلى إبقاء تركيز الانتباه الدبلوماسي والسياسي مركزاً على الشعب الفلسطيني وحقوقه، لم تكن الحاجة إليها أكثر إلحاحاً و لم تكن هي أكثر صعوبة مما هي عليه الآن في هذه السنة الأربعين للاحتلال، التي هي السنة الستون منذ اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) المتعلق بخطة الأمم المتحدة للتقسيم ، والسنة التاسعة والخمسون منذ النكبة.

وإنه لشرف عظيم لي ومهمة مستحيلة في آن واحد أن أحاول أن أمثل على نحو يفي بالمطلوب المجتمع المدني الدولي. وذلك ببساطة لأن المشاركين في كل أنحاء العالم، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية ومجموعات المجتمع المدني العاملة في تضامن مع الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال غير المشروع وتحقيق سلام عادل لجميع أطراف الصراع، عديدون ومتنوعون، وكل له صوت متميز. وثمة حركات وشبكات ومجموعات في كل قارة تسعى، في عملية تعبئة متعاظمة ومتزايدة الاتساع للتضامن والدعم والعمل المصمم الذي لا يتسم بالعنف، إلى إنهاء الاحتلال، وحماية السكان المدنيين، والإصرار على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي عن طريق الحلول غير العسكرية.

ولا توجد مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المشاركة في هذه الإجراءات في كل مناطق العالم فحسب، وإنما نأتي أيضا من كل قطاعات المجتمع. ومن بين الطائفة الواسعة من المجموعات التي تعمل على نحو ملموس للتوصل إلى حل شامل وعادل هناك عدد مستمر ومتعاظم من الكنائس وغيرها من المنظمات الدينية الأخرى. ويشرفني أن أتكلم اليوم باسم ذلك القطاع من المجتمع.

وتتميز هذه السنة، بما فيها من تواريخ هامة مؤلمة، بإلحاح شديد في وجه المعاناة المتزايدة العمق للسكان في غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية، واللاجئين في المنطقة وفي كل أنحاء العالم. ولقد انصب اهتمام العالم، في هذا الأسبوع، على أنابوليس. وكان الاجتماع المعقود هناك إيذانا بتنشيط عملية السلام. ووجه السيد سام كوبيا، الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي، رسالة إلى وزيرة خارجية الولايات المتحدة، رايس، ورئيس الوزراء أوليرت، والرئيس عباس، قبل الإجتماع، أوضح فيها وجهة نظرنا فيما يتعلق بالسبل الممكنة لقياس مدى نجاح وأهمية أي إجراءات تتخذ. وكانت لتعليقاته، عقب مؤتمر أنابوليس، أهمية أكبر، حيث قال:

”نود، مع بدء هذه المبادرة، أن نقترح ثلاثة معايير للنجاح، على أساس ٦٠ سنة من دعوة الكنائس الدولية إلى السلام في هذا الصراع“.

”والمفاوضات بحسن نية هي المعيار الأول. ولن يتسنى حل لب المشكلة – مسائل المركز النهائي – بدون مفاوضات متواصلة وقوية بحسن نية تتدخل فيها جميع الجوانب.

”ثانيا، يجب أن تعترف المفاوضات بجميع الأطراف ذات المصالح المشروعة، وأن تشركها في حل الصراع. ويجب، منذ أبكر مرحلة ممكنة، أن تشمل مفاوضات السلام ممثلي هذه الأطراف بطريقة هادفة ومناسبة. ويمثل اشتراك الدول الداخلة في مبادرة السلام العربية، الذي تأكد الآن، بادرة أساسية في هذا الاتجاه. ويجب أن تكون أي عملية يتم إطلاقها متعددة الأطراف بحق من أجل تحريك قضية السلام إلى الأمام.

”ثالثا، من الأهمية الأساسية التقيد الدقيق بسيادة القانون على الصعيد الدولي. وسيحكم على أي اتفاق أو عملية تدخلون فيه أو فيها وفقا لقرارات مجلس الأمن والالتزامات التعاهدية للأطراف المعنية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي.

”وتمثل هذه المعايير القانونية أسس السلام، كما أكدها المجتمع الدولي مراراً عن طريق الأمم المتحدة، ومن خلال منظمات المجتمع المدني الدولية، بما فيها مجلس الكنائس العالمي. وبالمثل، تشكل قرارات مجلس الأمن المتعلقة على وجه التخصيص بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الصرح اللازم للسلام. وتشمل هذه قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) بشأن مسألة القدس واللاجئين.

”ويجب أيضا أن تحكم تصرفات الأطراف المتفاوضة في إسرائيل والأراضي المحتلة، في أثناء المفاوضات، نفس مبادئ القانون الدولي. وستؤدي الإجراءات المبكرة الرامية إلى إنهاء عزلة غزة والعقوبة الجماعية لسكانها البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة، ووقف هجمات أي من الجانبين على المدنيين ، وإطلاق سراح السجناء الذين حرموا من مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة على الجانبين، وتجميد النمو، من أي نوع كان، في المستوطنات، ووقف عمليات الاستيلاء على الأرض، ووقف العمل في الحاجز الفاصل، وبدء المفاوضات بشأن الجولان المحتل، وغير ذلك من الخطوات المعروفة الأخرى، إلى تمكين عملية أنابوليس في حالة تنفيذها، وستعوقها وتضعفها – إن لم تحبطها – إن لم يتم تنفيذها. وستدل هذه الخطوات أيضا على مستوى حسن النية وراء هذه العملية، وستجعل التوفيق بين الجماعتين السياسيتين الفلسطينيتين الرئيسيتين، فتح وحماس، أكثر إمكانية على نحو واضح.

”ونرى أن المفاوضات القائمة على حسن النية، وعلى المشاركة المتعددة الأطراف، وعلى سيادة القانون، لن تتطلب من حكومة الولايات المتحدة، في الدور الذي تقوم به، عقدها فحسب، وإنما تتطلب أيضا ضمان أن يحافظ الاتفاق النهائي على عدم قابلية العدالة للقسمة فيما يخص الفلسطينيين والإسرائيليين“.

ومن البديهي أن الحقوق ليست أداة مساومة في عملية المفاوضات. إلا أن المجتمع الدولي ما زال حتى هذه اللحظة التي نتكلم فيها غير ناشط على نحو مؤسف ومتواطئا في صمته في وجه الحالة التي تتردى بشدة في غزة. وصحيح أنه يولي الآن اهتماماً واضحاً، وإن لم يكن كافيا، للجانب الإنساني للأزمة الذي يبعث على اليأس، ولكن ليس هناك أي دلالة على الإرادة الحقيقية أو الشجاعة الأخلاقية على معالجة الانتهاك الصارخ الجسيم للقانون الدولي وانتهاك

إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة بإعلانها غزة كياناً معادياً وإيقاع عقوبة جماعية بشعة بسكان يبلغ عددهم ١,٥ مليون نسمة.

ولا يمكن أن يتخلى المجتمع الدولي، بل وينبغي له ألا يتخلى، عن السكان المدنيين في غزة، وأن يتركهم دون توفير الحماية المكفولة لهم. ولا يمكن أن تبرر الصراعات الفلسطينية الداخلية ولا الهجمات الإرهابية بصواريخ قسام حرمان ١,٥ مليون من المدنيين الأبرياء من الطعام، والوقود، وأسباب الرزق الاقتصادية، والرعاية الطبية، وحرية التنقل، والدراسة، ناهيك عن التهديد الحالي بقطع الكهرباء والمياه، وتفجعنا المستشفيات والمستوصفات التابعة للكنائس بتقارير عن الأطفال والمرضى الذين يعانون من اعتلال الصحة والجروح ويموتون بسبب عدم قدرتهم على السفر للعلاج الطبي اللازم، أو بسبب عدم توفر اللوازم الطبية. ويعيش ثمانون في المائة من الناس في فقر، ويعيش ١,١ مليون على المعونة الغذائية. إن هذا ''نظام غذائي للمجاعة''، متعمد وغير قانوني على الإطلاق ويرمي إلى معاقبة السكان والضغط عليهم، وذلك فيما يفترض لإنهاء الهجمات بالصواريخ التي هم ليسوا مسؤولين عنها ولا يمكنهم السيطرة عليها. وتمثل الحالة في غزة، إلى حد كبير، تعبيرا آخر عن مقاطعة المجتمع الدولي للفلسطينيين وعزلته لهم لممارستهم لحقوقهم الديمقراطية. ويهزأ تجاهل حق المدنيين في غزة في الحماية بكل ادعاءات الأمم المتحدة الأخرى برعايتها للمدنيين العزل الذين لا حيلة لهم.

ويجب أن يقوم السلام على أساس الحقوق، الحقوق للجميع، والحماية للجميع. ولقد عجز المجتمع الدولي، ولا يزال عاجزا، عن الوقوف مع شعب فلسطين، في غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية، وفي كل أنحاء العالم، في إنهاء الاحتلال العسكري الوحشي، وعمليات الطرد المستمرة، وضمان الحق في العودة. ومما له أهمية حاسمة، أن هذا العجز يعوق أيضا ما نسعى إليه من سلم وعدل وأمن وحقوق ندعمها ونصبو إليها للإسرائيليين. ويشكل هذا العجز عائقا للسلم في المنطقة، ويثير انعدام الأمن وانعدام النظام على الصعيد العالمي.

ونحن نتكلم من الناحية الأخلاقية عن إقامة سلم عادل على أساس التنفيذ التام والدقيق للقانون الدولي، لأننا نعلم أن أي حل دائم للشعب الفلسطيني يرتبط على نحو قوي بالحل الدائم القائم على السلم والعدل لإسرائيل. ونحن نسعى بنشاط إلى تأمين رفاهة الشعبين كليهما، ونصر على أن لكل من الشعب الفلسطيني وإسرائيل شواغل أمنية مشروعة.

ونرى أيضا أن الجانب الديني له دوره هنا. ونرى أنه على الرغم من أن الدين ليس السبب الجذري للصراع، فلقد أصبح جزءا من المشكلة، ومن ثم ينبغي أن يصبح القادة الدينيون والتعاون بين الأديان جزءا من الحل، حتى يفهم المسيحيون والمسلمون واليهود مرة أخرى كل منهم الآخر، وأن يعيشوا كجيران كما فعلوا في الماضي.

وفي هذا يكمن دليل آخر على وجوب أن تكون هناك شراكة مع المجتمع المدني ومشاركة كاملة في التماس أي حل. وليس هناك حل عسكري، ولقد شهد هذا العام الحافل بالذكريات تجديدا لنداءات قوية من جانب المجتمع المدني الدولي لمضاعفة كل الجهود الرامية إلى اتخاذ إجراءات لا تقوم على العنف من أجل السلام.

وتجدر الإشارة إلى أن شبكة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين قدمت في اجتماع لها عقد في بروكسل في آب/أغسطس من هذا العام خطة عمل قوية وحاسمة بعنوان: ''يكفينا ستون عاما! انهوا عمليات الطرد؛ وأعيدوا اللاجئين إلى ديارهم''. وتضمن النداء إلى اتخاذ إجراءات الالتزام بتعزيز الحملة العالمية للقيام بحالات مقاطعة، وسحب

الاستثمارات، وتوقيع الجزاءات، مما يؤكد أن هذه الحملة تستجيب إلى نداء من المجتمع المدني الفلسطيني وأنها، وفقا لما جاء في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات، جهد يقوم على اللاعنف ضد الاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري والاضطهاد. والتزمت الشبكة أيضا بإجراء حملة لتعريف السياسات الإسرائيلية ذات الصلة ومعارضتها على أنها انتهاكات للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

وأود أن أشير، في معرض الكلام الآن بصوت المجتمع الديني، إلى أن مجلس الكنائس العالمي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام في عمّان، مؤتمرا دوليا للكنائس من كل أنحاء العالم بشأن السلام. ولا يقصد ''بنداء عمان'' الذي تمخض عنه ذلك الاجتماع أن يكون بيانا آخر، وإنما أن يكون ببساطة دلالة ملموسة على تجدد الالتزام بدعوة الكنائس إلى السلام، بهدف إنهاء الاحتلال غير القانوني، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وتقديم دليل عملي على التزام مجلس الكنائس العالمي بالعمل المشترك بين الأديان من أجل السلام والعدل اللذين يخدمان مصالح كل الشعوب في المنطقة.

وطرح ذلك الاجتماع مبادرة جديدة: المنتدى المسكوني الفلسطيني/الإسرائيلي المكرس للإجراءات التي تتخذها الكنائس لصنع السلام وبناء السلام. وتبحث الكنائس عبر العالم، بطريقتها الخاصة بها وعلى نحو متزايد، عن أساليب اللاعنف، مثل الاستثمار المسؤول أخلاقيا، وتستخدم تدابير اقتصادية مكرسة لوقف التصرفات غير القانونية التي تدعم الاحتلال. وستشكل هذه المبادرة تحالفات قوية مشتركة بين الأديان أيضا، وذلك كله من أجل إحراز سبق جديد والالتزام بما أسماه نداء عمان ''التضامن المكلف''.

ويضطلع المجتمع المدني عامة، والكنائس خاصة، بنشاط قوي جديد في مواجهة الحالة المقيتة أخلاقيا والتي لا مبرر لها. ويعني التضامن المكلف التقيد باللاعنف واتخاذ إجراءات بناءة قد تؤدي في واقع الحال إلى التسبب في الضيق والتوتر والاختلاف الشديد. غير أن عمل شيء مختلف والتصرف بطريقة جديدة ضرورة أخلاقية في هذه المرحلة.

نحن، في المجتمع المدني العالمي الملتزم بالسلام، ملتزمون بالنظر في مكنون أنفسنا، وتنشيط الإجراءات التي نتخذها على سبيل التضامن؛ ولكننا ملتزمون أيضا بمساءلة المجتمع الدولي عن تطبيق قواعد ومعايير القانون الدولي للجميع. ولا يمكن أن تكون حقوق الفلسطينيين بعد الآن استثناءً من القاعدة في القانون الدولي.

ولقد طلب، المجتمع المدني، في شتى أشكاله ومحافله، بتجديد الالتزام بجميع الإجراءات الرامية إلى تنظيم حملات حاسمة من أجل الحقوق والحريات. ولقد طلبنا، وما زلنا نطلب، إلى المجتمع الدولي أن يتقيد بمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يطبقها بقوة. ولقد أرست الكنائس ذاتها إجراءاتها على احترام قرارات الأمم المتحدة وسيادة القانون. وهل بوسع الدول الأعضاء أن تفعل ما هو أقل؟

ثمة ضرورة أخلاقية وروحية لتنفيذ القوانين واستخدام وسائل اللاعنف لتحقيق السلم والعدل. والنداء في هذا الشأن بسيط: شاركونا في التضامن المكلف. وليس هذا بالأمر الهين، ولا يفترض أن يكون هينا. غير أن الشعب الفلسطيني المحروم والمضطهد ينبغي أن يتمتع بذلك الحق. ولا تستحق جميع الشعوب المتضررة من الصراع ما هو أقل، وهذا هو ما يقتضيه السلم العادل لفلسطين وإسرائيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أؤكد الطبيعة الجلية الواضحة لهذه الرسالة المباشرة جدا. إنها تشرف المجتمع المدني الذي تمثلونه ياسيد فيرغسول. وأود أيضا أن أشكر، من خلالكم، منظمات المجتمع المدني الناشطة عبر العالم، التي

تضطلع بالتزامات سخية للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وأود أن أشكرها على إسهامها القيم في أعمال اللجنة. وأشكرها، بصفة خاصة، على تعاونها مع اللجنة. ولقد شرفني أن يكون لي اتصال كبير بعدد من منظمات المجتمع المدني التي تقدم لنا مساعدة جمة وتدفعنا إلى أقصى حد ممكن إلى ما هو أبعد من صيغنا وتحوطاتنا الدبلوماسية. ونحن بطبيعة الحال ممثلون للحكومات، ويجب علينا أن نراعي مختلف الآراء، حتى نتقدم معا ولكنني أشكر منظمات المجتمع المدني هذه على اهتمامها بأعمال اللجنة.

ويشرفني الآن أن أعلن أنه وردت إلى لجنتنا رسائل دعم وتضامن من عدد من رؤساء الدول أو الحكومات، وكذلك من وزراء الخارجية، والحكومات، والمنظمات الدولية. وأود أن أشير إلى أن شعبة حقوق الفلسطينيين ستنشر هذه الرسائل في نشرة خاصة. وأود أن أتلو عليكم قائمة بالأفراد الذين وجهوا إلينا هذه الرسائل اليوم، بالترتيب الذي وردت به. لقد وردت إلينا رسائل من رؤساء الدول التالين: فخامة رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، وجلالة ملك الأردن، وفخامة رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وفخامة رئيس جمهورية تركيا، وفخامة رئيس جمهورية السودان، وسمو أمير دولة قطر، وفخامة رئيس جمهورية السنغال، وجلالة ملك مملكة البحرين، وفخامة رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وفخامة رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، وفخامة رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وفخامة رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفخامة رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، وفخامة رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، وفخامة رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية. وفخامة رئيس إندونيسيا، وفخامة رئيس هيئة رئاسة الجمعية الشعبية العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفخامة رئيس الاتحاد الروسي، وفخامة رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة رئيس جمهورية جزر ملديف، وفخامة رئيس جمهورية تونس، وفخامة رئيس جمهورية غينيا، وفخامة رئيس نيكاراغوا، وسمو أمير الإمارات العربية المتحدة، وفخامة رئيس المكسيك، وفخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وفخامة رئيس جمهورية ناميبيا، وفخامة رئيسة جمهورية شيلي.

وتلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالية أسماؤهم: دولة رئيس وزراء تايلند، ودولة رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، ودولة المستشار الأول ورئيس الوزراء في جمهورية بنغلاديش الشعبية، ودولة رئيس وزراء الهند، ودولة رئيس وزراء موريشيوس.

وتلقت اللجنة أيضا رسائل من وزراء الخارجية التالية أسماؤهم: معالي وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، ومعالي وزير خارجية اليابان، ومعالي وزير خارجية جمهورية بيلاروس، ومعالي وزير خارجية جمهورية مدغشقر، ومعالي وزير خارجية كولومبيا.

وتلقينا رسائل من الحكومات التالية: حكومة الجمهورية الدومينيكية، وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا، وحكومة لبنان، وحكومة غيانا.

وتلقت اللجنة رسائل من المنظمات الحكومية الدولية التالية: معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي.

ووردت إلى اللجنة أيضا رسائل من منظمات المجتمع المدني التالية: الرابطة المسيحية العالمية للشابات، وأسقف غراهامزتاون، ورئيس الأساقفة المنتخب في كيب تاون باسم الكنيسة الإنجيلية للجنوب الإفريقي، ولجنة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين.

وستظل اللجنة بالتأكيد تتلقى الرسائل، وستدرج تلك الرسائل في نشرة شعبة حقوق الفلسطينيين.

وأود، باسم اللجنة، أن أعرب عن خالص تقديرنا لرؤساء الدول أو الحكومات، ووزراء الخارجية، والحكومات، والمنظمات الذين أشرت إليهم توا، ولمن سيوجهون إلينا رسائل في المستقبل، ولكل المشتركين في اجتماعنا هذا، لجهودهم المستمرة الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وللدعم الذي ظلوا يقدمونه دائما إلى الأنشطة التي تضطلع بها هذه اللجنة في إطار ولايتها.

وتبرهن البيانات التي استمعنا إليها اليوم، ورسائل التضامن التي وردت إلينا، مرة أخرى على دعم المجتمع الدولي الذي لا يتزعزع لتحقيق السلم في الشرق الأوسط ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي.

ويمكنني أن أؤكد للمشتركين كافة أن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سيبذلون قصارى جهودهم لتحقيق تلك الأهداف.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد رياض منصور، السفير والمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر اللجنة على القيام مرة أخرى هذا العام بتنظيم هذا الاحتفال التذكاري الفائق الأهمية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وإنني إذ أتكلم في نهاية الاجتماع، وعقب كل هذه البيانات، ليس لدي ما يمكنني أن أضيفه. ولكنني مع ذلك أود أن أضم صوتي، وصوت الشعب الفلسطيني، وصوت قائدنا ورئيسنا عباس، في شكر كل من تكلموا وأعربوا عن تضامنهم مع شعبنا، ومن وجهوا رسائل – رؤساء الدول والقادة من كل أنحاء العالم – وكل من حضروا معنا صباح اليوم. ولقد جُلتُ بنظري في هذه القاعة، ولاحظت وجود أناس من كل القارات – آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية، وأوروبا. وأعرب كل هؤلاء الناس عن تضامنهم مع الكفاح العادل للشعب الفلسطيني. ونحن نقدر ذلك. ونشكرهم على رسائل تضامنهم القوية.

وأود أيضا أن أقول إن وجود الأمين العام معنا كالمعتاد في هذا اللقاء، بالإضافة إلى رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، والعديد من السفراء وغيرهم من ممثلي البلدان ، دليل جد قوي على التزام المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص، بمواصلة اهتمامهم بقضية فلسطين إلى أن يتسنى حلها من جميع جوانبها. وبهذا نقصد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأرض التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، مع الحل العادل والمتفق عليه لمسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د – ٣).

ونود أيضا، علاوة على ذلك، أن نشهد نهاية الصراع العربي الإسرائيلي، عن طريق انسحاب إسرائيل التام من سائر الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، على النحو المنصوص عليه في مبادرة السلام العربية، حتى نفتح فصلا جديدا في العلاقة بين شعوب المنطقة، على أساس انسحاب إسرائيل التام من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل أن يكون ذلك هو التطبيع التام للعلاقات مع إسرائيل.

ولهذا اللقاء نكهة خاصة، لا بسبب إحياء الذكرى الأربعين للاحتلال ومرور ٦٠ عاما على النكبة فحسب، ولكن أيضا لأننا نلتقي في أعقاب مؤتمر ناجح في أنابوليس. ويتعين تغيير طبيعة التزام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بقضية فلسطين، لأن دور الأمم المتحدة كما أعرب عنه الأمين العام

وصديقي رئيس لجنتنا يتطلب منا جميعا قدرا كبيرا من المشاركة، والطاقة، والدعم، لكفالة نجاح المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، وفيما يؤمل النجاح على المسارات العربية الأخرى في القريب العاجل، بغية التوصل إلى معاهدة بيننا وبين إسرائيل في وقت ما في عام ٢٠٠٨، كيما يتسنى بعد ذلك أن تخرج دولة فلسطين المستقلة إلى حيز الوجود. ويتطلب ذلك، طبعا، عملية تفاوض بشأن المسائل الست المتعلقة بالمركز النهائي: الحدود، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات، والمياه والأمن.

إننا، من جهتنا، مصممون على التفاوض بنية حسنة، على أساس المبادئ المرجعية المعروفة لدى الجميع، والتي تحظى بتوافق الآراء، وهي: قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق ومبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام. كما أننا مصممون تصميماً راسخا على اغتنام هذه اللحظة التاريخية للوصول إلى معاهدة سلام مع جيراننا، الإسرائيليين، بحيث يمكننا أن نفتح فصولاً جديدة في علاقتنا معهم.

إننا نحتاج إلى مساعدتكم لضمان نجاح تلك العملية. إننا نحتاج إلى مساعدة كل من هو معني بالسلام والعدالة في الشرق الأوسط، بحيث يؤمل أن نتمكّن، في السنة المقبلة، من الاحتفال هنا، وفي فلسطين، والقدس الشرقية، العاصمة المستقبلية لدولتنا، بنوع مختلف من التضامن. ربما سنحتفل عندئذ بولادة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. لذا، فإن هناك حاجة إلى جهودكم وجهود الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، لنجاح تلك العملية.

وأريد فقط أن أضيف أيضا أن هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ليس لمجرد إلقاء الخطب.- التي يسعدنا أن نتلقاها، والتي تمنح شعبنا القوة والعزيمة على مواصلة الكفاح لتحقيق أهدافنا الوطنية – ولكن لدينا برامج أخرى في سياق هذا اليوم. فبعد الظهر سنبدأ المناقشة بشأن قضية فلسطين، التي ستشارك فيها فلسطين وآخرون كثيرون. وستُتوَّج باعتماد قرارات من شأنها أن تسهم في دفع عملية السلام قدُماً.

بالإضافة إلى ذلك، ستكون لدينا هذا المساء برامج ثقافية، بما في ذلك حدث برنامج في الساعة ١٨/٠٠، حيث ستتاح للجميع فرصة مشاهدة إبداع شعبنا وعبقريته، من خلال عرض للمطرَّزات والأثواب المختلفة لأناس من مختلف أرجاء فلسطين. إننا فخورون بأن نريكم بُعداً مختلفا للشعب الفلسطيني – لشعب مصمم على مواصلة العيش، وعلى أن يكون مبدعاً في ظل ظروف بالغة الصعوبة. سيجري ذلك عند الساعة ١٨/٠٠، عند مدخل بهو مبنى الجمعية العامة.

وعند الساعة ١٩/٠٠، سنعرض بُعداً آخر لإبداع الشعب الفلسطيني. إذ ستكون هناك حفلة موسيقية، يمتّعكم فيها موسيقي فلسطيني – أمريكي رائع وفذّ، مع فرقته، بعزف مقطوعات موسيقية عربية تقليدية وأخرى من موسيقى الجاز. نريدكم أن تروا أن لدى الشعب الفلسطيني العديد من الأشياء. إنه ليس مجرد ما تصفه به وسائط الإعلام أحيانا، بأنه كذا أو كذا. إنه يضم موسيقيين؛ وأناساً ينتجون الأثواب المطرَّزة الجميلة؛ ولاعبي غولف؛ ومتزلجين؛ ولاعبي كرة قدم؛ وفنانين؛ إنهم آدميون طبيعيون، وهم يتفوقون في ظل ظروف صعبة جدا. إن فينا أطباء متفوقين، ومهندسين متفوقين ومحامين متفوقين.

إن لدينا أشياء كثيرة. والشيء الوحيد الذي ليس لدينا، والذي نأمل أن نحصل عليه بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، هو دولتنا الفلسطينية المستقلة، لكي نصبح طبيعيين مثلكم جميعا، وطبيعيين مثل جميع الـ ١٩٢ عضواً في الأمم المتحدة. نريد أن نكون العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

لذا، أحثكم على الحضور هذا المساء، لتحتفوا معنا بهذه المساهمات جميعا. لتروا كيف يمكننا أن نكون مبدعين في مجالات مختلفة من الحياة. إننا نريد أن نشاطركم ذلك، وأن نشكر الجميع على حضورهم معنا اليوم. وإنني أتطلع إلى رؤيتكم هذا المساء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد منصور على بيانه الهام. وإنني، بالنيابة عن أعضاء اللجنة، والأهم من ذلك، بالنيابة عن أعضاء مكتبها، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أشكره على كلماته. إنني، شخصياً، لم أُفاجأ ببلاغته، لأنني برفقته عملياً كل يوم. وأنا أعرف ثباته، وحدّة ذهنه وشجاعته. لقد كنت إلى جانبه في لحظات الفرح وأوقات الشدَّة والألم. إننا نتكلم معاً كثيرا، ونتبادل النصائح مرارا. وقد نجم عن ذلك ما يمكنني أن أسميه المشاركة الفعلية التي تتيح لي أن أخاطبه بصيغة شخصية.

وعلى أي حال، إنني أشكره على الصداقة التي منحني إياها، وعلى النصائح التي ظل يقدمها لي بشكل يومي في عملنا. كما أشكره أيضا على الاهتمام الذي أبداه باقتراحاتي ونصائحي في أوقات شديدة الصعوبة في كثير من الأحيان، حين يواجه المرء أحيانا صعوبة في السيطرة على مشاعره وفي الإصغاء إلى المشورة. لقد تحلّى دائما بالصبر، والحكمة والمثابرة، التي أشكره عليها.

إنني أريده اليوم أن يعلم أنه سيبقى دائما صديقاً وزميلا لي ولأعضاء المكتب، فيما نحن نؤدي العمل المنوط بنا، حتى يأتي اليوم الذي تولد فيه دولة فلسطينية مستقلة، ونستطيع في النهاية أن نسعد بزيارتها، ونتواصل مع الشعب الفلسطيني، ونحتفل معه بجميع الأعمال الجميلة التي يمكنه أن ينتجها، والتي دُعينا إلى رؤية نماذج منها بعد ظهر اليوم. ويسرُّنا أن نذهب بحماسة عظيمة، لأننا أصدقاؤه – بل حتى أخوته، وهكذا سنبقى دائما.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة المهيبة، أود أن أشكر كل من جعل من الممكن لهذه الجلسات أن تحظى بالنجاح الباهر الذي تستحقه، وأخص بالشكر شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية، وكل من عمل بصمت وفعالية وراء الكواليس لبلوغ تلك الغاية.

وأود أيضا أن أذكّركم بأن المعرض الثقافي الفلسطيني، المنظم برعاية اللجنة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين، سيفتتح الساعة ١٨/٠٠، في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة. وقد أخبرَنا سفير فلسطين بذلك من فوره. ومعرض هذا العام بعنوان ”فلسطين: تراث مستمر“. وسيعقب الحدث حفل موسيقي يحييه شمعون شاهين ومجموعة قنطرة، سيبدأ الساعة ١٩/٠٠، في قاعة المؤتمرات ٤. والدعوة عامة.

وبعد هذه الجلسة، أن جميع الأعضاء مدعوون لحضور عرض فيلم بعنوان ”المعرفة هي البداية: دانييل بارينبويم وأوركسترا فيفان للموسيقى الغربية – الشرقية West-Eastern Divan Orchestra“، في قاعة مكتبة داغ همرشولد الساعة ١٣/٠٠، وأعتقد أن الفيلم يستحق المشاهدة.

وأود أن أشكر كل الحاضرين هنا اليوم على مشاركتهم وأعرب عن امتنانا لما تلقيناه من رسائل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.